

الديمقراطية في العراق

الشيخ

خالد فوزي عبدالحميد حمزة



الدمعير الطبية في العراق

تأليف

خالد بن فوزي آل حمزة



دمشق ت- ٣٢٨١٩٩/٤٥

الدعوى الطبية في العراق

تأليف

خالد بن فوزي آل حمزة



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٢ هـ



دمشق ت - ١٩٩٩/٣٢٨١٩٩ - ٥٥/٥٦



بسم الله الرحمن الرحيم

□ الديمقراطية في العراق □

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وبعد ..

فإن المسلمين لما ازدهرت حضارتهم ، وقادوا أمم الأرض إلى النور والعدل ، تميز نظامهم السياسي ، وازدهرت معالمه ، وتوردت أسسه ، واقتبس أهل الأرض كلهم منه أسس صلاح حياتهم .

ثم جاءت سنن الله الكونية ، وابتعد المسلمون شيئاً فشيئاً عن دينهم ومصدر عزتهم ، فصاروا يتلفتون يمنة ويسرة ، فإذا الغرب قد بهرهم بحضارته المادية ، فظنوا أن هؤلاء



القوم ما بلغوا إلى ما بلغوه إلا لأنهم طبقوا أفضل النظم
السياسة والاقتصادية والإدارية وغيرها .

وإذا أصوات الناعقين تطالب بتنفيذ الهياكل النظامية
الغربية حتى ندرك ركب القوم ، ونلحق بحضارتهم .

وعن علم ولؤم ، أو عن جهل وسداجة ، نادى هؤلاء
الناعقون بالنظم الديمقراطية، ثم ذهبوا يتلمسون لهذه النظم
ما يشابه بعضها في الإسلام، فتمسكوا بما ظنوه حقاً ،
وأسموه بـ (ديمقراطية الإسلام) ألا وهو مبدأ الشورى .

ولكي يفيق المخدوعون وينتبه الفارون ، كانت هذه
الرسالة صغيرة الحجم لكن معانيها عظيمة .

* النظام السياسي في الإسلام وحي من الله :

إن النظام السياسي في الإسلام ليس نظاماً بشرياً تحدد
صلاحيته التجربة ، وتضع أسسه العقول ، بل هو وحي من
السماء لا يجوز لأحد أن يجحد عنه ، ومكانة هذا النظام في
الإسلام عظيمة جداً ؛ ولذا فقد ترك صحابة رسول الله
ﷺ دفن نبيهم مدة حتى استقر أمرهم على تنصيب الخليفة



الراشد أبي بكر الصديق رضي الله عنه وذلك لما في هذا الباب من مصالح عظيمة للأمة بأسرها .

وهذا الإمام الذي تنصبه الأمة لا بد أن يكون ذا رأي ودراية ، تقياً ، يخاف على مصالح الأمة ، ويعظم شعائر الله ، ويقىم الصلاة ويجبي الزكاة ، ويصرفها في مصالح العباد ، ويقىم الجهاد، ويقمع أهل الشر والفساد ، ويقىم الحسبة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أي هو باختصار منفذ لأوامر الله في الأرض ، وورقيب على سير الأمة على شرع الله ، ويعاونه جماعة من أهل الرأي السديد والنظر البعيد ، والعالمين بالأمور ، وما تؤول إليه الآراء ، وهم من يسمون بـ(أهل الحل والعقد) لهم الوجيهة في الأمة ، ولهم المشورة ، وينقاد لهم المؤمنون ، ويكونون بمثابة الرقباء على الحاكم في تنفيذ شرع الله تعالى .

* أفراد الله بالحكم من التوحيد :

وتتضمن عقيدة التوحيد أفراد الله سبحانه بالحكم والتشريع .



قال تعالى : ﴿ إن الحكم إلا لله أمر أن لا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ﴾ [يوسف/٤٠] .

وقال تعالى : ﴿ اتخذوا أجبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً ﴾ [التوبة/٣١] .

وقد فسرها النبي ﷺ بقوله لعدي بن حاتم : « ألم يكن يحلون لكم الحرام ويحرمون عليكم الحلال فاتبعتموهم فتلك عبادتكم إياهم » رواه أحمد والترمذي وحسنه .

وقال تعالى : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ [النساء/٦٥] .

* وجوب التحاكم للشرع وكفر من زعم لنفسه حق التشريع :

وقد أجمعت الأمة على كفر من زعم لنفسه حق التشريع من دون الله قال تعالى : ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ﴾ [الشورى/٢١] .



وأوجب الشرع الاحتكام للدين مطلقاً قال تعالى :
﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ
تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [النساء/٥٩] .

هذه أهم ملامح النظام السياسي في الإسلام .

وأما النظام الوضعي فهو قاصر لأن العقل ليس بشارع ،
ولا يستقل بمعرفة الأحكام ، وهو محدود وقاصر ؛ وأما
الشرع فلأنه من عند الله فهو محكم وهو كتاب : ﴿ لا
يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم
حميد ﴾ [فصلت/٤٢] .

* أصل الديمقراطية وأسباب ظهورها من مذلة الشعوب
واستعبادها من قبل الطغاة :

ومن الأنظمة الكافرة نظام يدعى بالديمقراطية وهي كلمة
يونانية مشتقة من كلمتين تعني سلطة الشعب، وقد طبقت
قديماً في مدينتي اسبرطه وأثينا في عهد الإغريق فكانت
(حكومة المدينة) يتشاور أهل المدينة في إصدار قوانينهم ،
ويلتزمون بها ، ثم جاء بعد ذلك الإمبراطورية الرومانية التي



قامت على نظام الإقطاع والذي يستعد الشعوب ، ويعتبر المواطنين كآلات تستغل لمصلحة الرؤساء ، وساعدت الكنيسة في الفساد الحاصل في الأرض وزيادة في سحق الطبقة العاملة ، فلما لاحت الديمقراطية بعد النهضة الحاصلة في أوروبا ، اتجهت الشعوب إليها بكامل قوتها لأنها ظنت فيها الجنة ، والخلاص من ظلم النظم الإقطاعية السائدة ، كما أن أصحاب رؤوس الأموال عرفوا أن وصولهم للحكم سهل من هذا الطريق تحت شعار المذهب الفردي (دعه يعمل دعه يمر) وقامت الديمقراطية في أكثر دول الغرب .

ومما ساعد على زيادة الفتنة بها انهيار النظم الاشتراكية والشيوعية أمام النظام الديمقراطي ، وتحول كثير من بلاد ما يسمى بالكتلة الشرقية إلى بريق الأمل في النظام الديمقراطي الذي يعد في الجملة أفضل حالاً من الديكتاتوريات الفردية التي يميلها النظام الشرقي ، فالحقوق السياسية كحق الانتخاب والترشيح مكفولة في ظل النظام الديمقراطي ، وكذلك حريات الكلام والرأي والتعبير والاجتماع والاحتجاج لا قيد عليها وكذلك حق الإنسان في الحياة



والعمل وغير ذلك من الحقوق التي تتوافق مع مطالب
الكثيرين من الناس .

هذا هو بريق الديمقراطية .

وإن كان هذا البريق قد لمع في ظلمة سماء هذه الشعوب
وظنوا أن فيه خلاصهم ، فما بالنا نحن وقد أشرقت في سمائنا
هداية الإسلام !؟

ولذا فنحن لا ننساق حول تجارب الأشخاص وزبالات
العقول لأن الديمقراطية في حقيقتها تدمير للإنسان والقيم ،
 وإقامة النظام الحيواني والتدني بالإنسان وفكره إلى مستوى
حيواني ، بل أخط لأنه يسير بلا رباط ولا حدود .

* الديمقراطية المزيفة الوجه الآخر للرأسمالية :

المجتمع النيابي في الديمقراطية صورة للحرية لكنها في
حقيقتها ليست كذلك فإن للوصول إلى البرلمان لابد من
انتخابات ولها دعاية وتكاليف مادية باهظة لا يستطيعها
الفقراء ، ولذلك فإن الأغنياء هم القادرون فقط على دخول
هذه المجالس ، ويمكن للفقير أن يدخل في هذه اللعبة إذا



انضم إلى الأحزاب ، وهنا ستكون اللعبة الكبرى ، إن كان
حزبه هو الحاكم فهو دائما يوافق ، وإن كان غير ذلك فهو
دائما يعارض ويتعلق بالقيم والمبادئ وحقوق الإنسان وغير
ذلك من الشعارات التي تختفي بمجرد نجاح حزبه في
الوصول للحكم وتستمر اللعبة .

ولو فرضنا أن أحد الأحرار دخل تحت قبة البرلمان ،
فأين صوته من مئات الأصوات المؤيدة أو المعارضة للهوى
وآراء الأحزاب ، يضيع صوته مع رياح الأحزاب العاصفة .

ثم من الذي ينتخب ؟

إن حق الانتخاب مكفول للجميع ، لذوي الرأي
وللسفهاء لأصحاب العقول ولأصحاب الأهواء ، وتتساوى
أصوات الجميع فقد تكثر الدهماء وترفع فاسقاً ماجناً ليكون
مثلاً في البرلمان ليشرع لهم ما يهوونه من الفساد في حين
لا يجد أصحاب القلوب والعقول عدداً ينتخبونهم
فيرسبوا .

ناهيك عن عمليات شراء الأصوات والضمائر .



فالصوت لمن يدفع أكثر !!!

إن الديمقراطية الليبرالية هي الوجه السياسي للرأسمالية التي هي احتكار جماعة من الناس لرؤوس الأموال وتسييرها على مرادهم وأهوائهم ويعيش الناس في حلم الديمقراطية بجنة موهومة ، ثم إذا هو الفارق الشاسع بين طبقات الشعب وتستمر اللعبة .

ولو فرضنا جدلاً أن حزباً له آراء إصلاحية حقيقية وصل إلى أن يكون لإعضائه الأكثرية بالبرلمان ، فسوف نجد تلقائياً رئيس الدولة بصلاحياته الدستورية يقرر بعد حين (حل البرلمان) لأسباب أو لأخرى ، أو يجرى استفتاء شعبياً على حل البرلمان ، وينساق عوام الناس والدهماء وراء الدعايات الكاذبة ، وبذلك يقفل الطريق أمام الشرفاء ، ويفتح أمام المنتفعين .

وحسبنا على ذلك الأمثلة الواقعية التي تجري في الدول الديمقراطية الآن ثم إن الاستفتاءات الشعبية لا تكون إلا فيما هو مصلحة الطبقة الرأسمالية وإلا فماذا يكون الحال لو



أجرينا استفتاء على توزيع ثروة الأغنياء على الفقراء
والمعدومين .

وماذا لو أجرينا استفتاء على توزيع موارد الدولة على
العمال والفلاحين .

وماذا لو أجرينا استفتاء على أن جرائم « الكبار »
تضاعف عليها العقوبات أضعافاً مضاعفة؟!

وأترك للقارئ الكريم أن يتوقع نتيجة هذه
الاستفتاءات ، هذا إن فرضنا أن الدول تستجيب لعمل مثل
هذه الاستفتاءات .

إن كثيراً من بلدان العالم تسير حسب الأهواء الطبقية ولكن
باسم الديمقراطية، والواقع لا يحتاج تنبيها .

* من حصاد الديمقراطية :

- في عام ١٧٠٠ كانت النسبة بين الدول الفقيرة والدول
الغنية هي ١ : ٢ فما هي النسبة الآن .
- يذكر لستر براون في كتابه حال الكوكب أن النسبة
الآن هي ١ : ١٠٠ والفضل للديمقراطية .



● ذكرت مجلة Le Nouvel Observateur عن ضابط الشرطة فريد نيكسون في لوس انجليوس إحصائية الجرائم لعشرة أشهر في عام ١٩٩٠ م وحتى ١٤ أكتوبر منه فإذا هي :

٨٠٥	جريمة قتل .
١٦٣٣	جريمة اغتصاب بلغ عنها، والعادة أن أكثر النساء لا يبلغن عنها.
٢٨١١٥	اعتداء مسلح .
٣٦٠٦٥	اعتداء إشارة .
٢٥٩٨٨٣	سرقة سيارات وسرقات عامة ومخدرات .
	أي أنها بمعدل ٣٠ جريمة كل ساعة .
	وبمعدل ٧٢٠ جريمة يومياً .
	في مدينة واحدة أمريكية ، والفضل للديمقراطية .
	لقد أصبح من المألوف أن تشاهد لوحات الإرشادات تظهر في أماكن كثيرة في الدول الغربية ويكتب عليها (ننصحك ألا تتعد في هذا الطريق لئلا تعرض نفسك للخطر) .



كما يمكن في بعض الأماكن ألا تجد بقالة لمسافات طويلة لأنها دائماً عرضة للنهب والسرقة .

هذا بعض حصاد الديمقراطية .

* ماذا لو طبقت الديمقراطية في بلاد المسلمين ؟

هذا السؤال يحتوي إجابته على الآتي :

١ - الشرك بالله :

فلا يكون الله وحده هو المعبود ، بل في ظل الديمقراطية يعبد الشعب نفسه باستصداره القوانين وكما سبق بيانه ، فإن عقيدة التوحيد تتضمن أفراد الله بالحكم والتشريع .

كما تظهر آلهة كثيرة تعبد كذلك في سماء الديمقراطية كالمال والجنس والهوى والرأي وغير ذلك .

وذلك لأن مجلس التشريع أو البرلمان له حق أن يشرع ما يشاء من دون الله وافق حكم الشرع أو لا في ظل الديمقراطية .



٢ - إباحة الكفر والإلحاد :

فما دام الشخص في ظل الديمقراطية له حرية التعبير عن الرأي بلا حدود أو قيود ، فليسب ربه أو يكفر به بل ينكره ، فلا شيء عليه ، وأما حد الردة فهو نظام رجعي بالنسبة لنظر الديمقراطية .

٣ - إباحة الفواحش :

وهل أبيع اللواط في هولندا وبريطانيا إلا باسم الحرية الشخصية .

وهل أبيع تعدد الخليلات والزانيات إلا باسم الحرية .
وهل نشأ نظام الدعارة والبغاء الرسمي والذي تحميه الدولة إلا تحت ظل الديمقراطية .

٤ - تفكيك المجتمع :

ما الذي يمنع الرجل من الزواج بأمه ، ومن الذي يحجب البنت عن ممارسة الجنس مع أبيها !؟
إنها حريات شخصية .

لكن التقاليد البالية هي التي تمنع هذا .

كل ذلك في نظر الديمقراطيين ناهيك عن حوادث الجنس مع الصغار والحيوانات وكل القاذورات .

٥ - الأمراض النفسية والانتحار :

إذا كانت حياة الإنسان تمر هكذا بلا جزاء أو عقاب وليس ثمة ما يمنعه فما قيمة الحياة وكلها متاعب؟! إن حصاد ذلك الأمراض النفسية والعصبية والانتحار ، فلتذهب هذه الحياة لغير رجعة .

وبذلك يندفع الناس باسم الديمقراطية للانتحار .

٦ - الجريمة :

ما دام الشعب هو الذي يسن القوانين ، ويمكن أن يسن عكسها فلا ضابط للقانون والجريمة ، فما كان من الجرائم يمكن أن يكون قانوناً .

فالتبرج والزنا والخنا كان جريمة في فترة ما ، ويعاقب على ذلك ثم صار مباحاً لما شرعه القانون .



وبذلك يفقد الناس الرهبة من القانون ، وينطلقون مع شهواتهم وغرائزهم في مستنقع الجريمة ووحله .

٧ - جرائم الأحداث :

وبالضرورة تمت الحرية الشخصية للأحداث ، ويذهب الصغار يقلدون الكبار ولاسيما مع أفلام العنف والجرائم ، فيظل المراهق ينظر لهذه الأفلام أنها أمله وهدفه حتى يقع في الجريمة ثم العقاب ثم التشرذ .

٨ - تدمير الاقتصاد وظهور الطبقة :

وهذا أمر محتم ما دام الاقتصاد في ظل الديمقراطية يقوم على الربا بكل صورته القبيحة حتى يتميز الناس إلى طبقة أصحاب رؤوس الأموال ، وطبقات مسحوقة بالنظام الربوي الذي لا يرعى حق ضعيف أو مسكين ، بل ينهش القوي الضعيف ويمص دمه وماله ويستبيح منه كل شيء حتى نفسه .

* الشورى في دائرة المباح فقط بحراسة علماء الشريعة :

وينعق الناعقون فيطالبون بديمقراطية إسلامية ويقولون



نريدها مجلساً للشورى على النظام الغربي للجمع بين
الحسنين ولكن ما هي الشورى في الإسلام .

● أجمعت الأمة على أن الشورى لا تكون إلا في دائرة
المباح وعلى هذا فلو اجتمع الناس كل الناس على سلب
حكم الوجوب أو الحرمة أو الاستحباب أو الكراهة
عن أمر قضى الله فيه بحكم من هذه الأحكام لما
استطاعوا .

فهل تقبل الديمقراطية المزعومة ذلك .

● الشورى ترجع في نهاية المطاف إلى علماء الدين
والفقهاء لأنهم هم الذين يعلمون أحكام الله ، فيقررون
هل هذا الحكم مما يجوز فيه المشورة أي من المباح أو
ليس كذلك ، فيقرر حكم الله فيه .

وعلى هذا فقرارات مجلس الشورى تعرض على أئمة
الفرقة فإن أجازوها وإلا رمي بها عرض الحائط ، فليس
لها قدسية إذا خالفت أمر الله .

● ولا بد أن يختار في الشورى من ذوي الرأي السديد
في كافة المجالات ، فالخبير العسكري والمهندس البارِع



والطبيب المبرز ، والاقتصادي المسلم ، وغيرهم
يستشارون فيما يتعلق بوظائفهم ومعارفهم مع
اعتبارهم في رأي الشرع من العوام ما داموا ليسوا من
أهل الاجتهاد والفقہ .

وعليه فهؤلاء العوام وإن حصلوا على أعلى الدرجات
في علومهم ، لا بد أن تعرض آراؤهم على الشيوخ
وعلماء الدين ليقوموا لهم فكرهم إذا ظهر منه ما
يخالف الشرع .

فالشورى في حقيقتها لعلماء الإسلام لا لأصحاب
الشهادات .

والشورى في دائرة المباح لا تتعداه .
فأين نور الشورى من ظلم الديمقراطية .

* لا التقاء بين الديمقراطية والإسلام :

إن الديمقراطية في حقيقتها انتزاع حق التشريع من الإله
وإعطائه للبرلمان الممثل عن الشعب فهل يمكن أن تتوافق مع
الإسلام ؟ .



هل يقبل الديمقراطيون أن يكون الحكم المطلق لله ، ولا يكون للشعب ولا لمثليه حق وضع القوانين إلا فيما ليس فيه نص من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس جلي؟؟

هل يقبل الديمقراطيون أن يكون حد الردة مطبقاً؟ وحد الزنا والسرقه وشرب الخمر والقذف؟؟!

هل يقبلون بالقيود الشرعية على خروج المرأة وتعليمها ، ومجالات عملها وحجابها .

هل يقبلون بضوابط الشرع في علاقات الرجل والمرأة؟

بل هل يقبلون بالشرع في المسائل الاقتصادية وإلغاء الربا من البنوك وهدم كافة المؤسسات الربوية أيا كانت؟؟

إن الديمقراطيين هم أول من يقف أمام ذلك كله لأنهم أول من سيطبق عليهم الحدود، وأول من يتضرر بهدم المؤسسات الربوية، وأول من سيسحق بسوط الشرع وأول من تدمر آلتهم المزعومة بسيف الشريعة .



وبعد ..

فهذه الديمقراطية في العراق لا يسترها ثوب الفضيلة .
ولا تأوي إلى مسكن الطمأنينة .

حروب وويلات، دمار وجرائم ، عنف واغتصاب ، قتل
وانتحار، واتركوا الإحصائيات التي يذيعونها تتحدث
وتتكلم ، وما خفي كان أعظم .

فليرجع المسلمون إلى دينهم وليلقوا بزبالات العقول
وتفاهات الأفكار وراء ظهورهم كي :

لا ينخدعوا

لا يندموا

لا ينسلخوا من دينهم

لا تفسد عليهم دنياهم

وتضيع منهم آخرتهم

والحمد لله رب العالمين .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .



□ الخِلاصة □

هل

الديمقراطية : نظام أجنبي ابتكرته عقول كافرة بالله واليوم الآخر ودين الإسلام .

الديمقراطية : محادة لله ونبذ للتوحيد وتأليه البشر ليشرعوا من دون الله .

الديمقراطية : جر للأمة إلى الكفر وذلك بالاحتفاظ بحق التشريع للبشر لا لله وحده .

الديمقراطية : تدمير للقيم الإنسانية ، والهبوط بالإنسان لمستوى الحيوان .

الديمقراطية : تدمير للعلاقات الأسرية ، وتدمير للطفولة .

الديمقراطية : تدمير للعلاقات الاجتماعية ، وزيادة للجريمة .

الديمقراطية : تدمير للعلاقات الإنسانية ، وزيادة للأمراض النفسية .



الديمقراطية : إباحة اللواط والزنا والشذوذ والخمر والإدمان وكافة المخدرات .

الديمقراطية : تدمير للاقتصاد وظهور طبقات الأغنياء غنى فاحشاً إلى جانب الفقراء فقراً مدقعاً .

الديمقراطية : خروج من الإسلام ، ودخول في الكفر الصراح البواح .

﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ .

﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ .

[وليان هذا البلاء المسمى بالديمقراطية كانت هذه الرسالة]

وكتبه

خالد بن فوزي آل حمزة

مكة المكرمة / ١٤١١ هـ

٢٣

يطلب من هاتف وفاكس : ٨٣٧٠١٨٥

مطابع ابن نجمة بالغازة

هاتف : ٦٢٢٦٦٠ - ٨٦٤٢٤٠



مطابع ابن نجمة بالقاهرة

هاتف: ٦٢٢٦٦٠ - ٨٦٤٢٤٠

